

Distr.: General
12 April 2018
Arabic
Original: Chinese



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة شفوية موجهة من وزارة الخارجية الصينية إلى وزارة الخارجية الفيتنامية (انظر المرفق) بشأن الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثلة الدائمة لفيتيت نام لدى الأمم المتحدة (A/72/692).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٧ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ما جاوشو

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

تهدى وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية تحياتها إلى وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية، وبالإشارة إلى المذكرة الدبلوماسية (رقم 915/NG-UBBG) بشأن المسائل المتعلقة ببحر الصين الجنوبي المرفقة بالرسالة، المؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الموجهة من نغوين فونغ نغا، الممثلة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تطلب فيها فييت نام تعميم المذكرة الدبلوماسية الآتفة الذكر، تتشرف وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بأن تؤكد مجدداً مواقف الصين على النحو التالي:

أولاً - إن رسالة فييت نام ومذكرتها الدبلوماسية المذكورة آنفاً نشرت الكثير من المعلومات الزائفة والمضللة والأسس التاريخية والقانونية المفتعلة والمزعومة. وهي تعرض تفسيراً مشوهاً لملاحظات الزعيم الصيني بعزلها عن سياقها، وتهاجم ما تتخذه الصين من إجراءات مشروعة للحفاظ على سيادتها الإقليمية، وتثير مطالبات إقليمية غير مشروعة بشأن شيشاكونداو (جزر شيشا) ونانشاكونداو (جزر نانشا) التابعة للصين. والغرض الحقيقي الذي تسعى فييت نام إلى تحقيقه بمهاجمة الإجراءات المشروعة التي اتخذتها الصين هو إخفاء حقيقة أنها احتلت بصورة غير قانونية بعض الجزر والشعاب المرجانية في نانشاكونداو التابعة للصين. والصين تعارض بشدة وترفض إطلاقاً ما وجهته إليها فييت نام من اتهامات غير مبررة، وكذلك محاولة فييت نام أن تفتعل ما تسميه "منازعات".

ثانياً - إن الصين تتمتع بسيادة لا جدال فيها على ناخاي جوداو (جزر بحر الصين الجنوبي)، بما فيها شيشاكونداو ونانشاكونداو والمياه المجاورة لهما، وذلك قائم على أدلة تاريخية وقانونية مستفيضة. فالصين هي أول من اكتشف ناخاي جوداو والمياه المرتبطة بها وأول من أطلق عليها اسمها واستطاعها واستغلها، وأول من بسط عليها السيادة والولاية القضائية المستمرة والسلمية والفعالية، مما يثبت سيادة الصين عليها وما يرتبط بذلك من حقوق ومصالح في بحر الصين الجنوبي.

فمن أراضي دولة هان الغربية، قام الصينيون برحلاتهم في بحر الصين الجنوبي منذ فترة تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد، واكتشفوا ناخاي جوداو مع مرور الحقب التاريخية الطويلة. وثبت العديد من الوثائق والآثار التاريخية أن الصينيين قاموا بتنمية واستغلال ناخاي جوداو والمياه المرتبطة بها على نحو مستدام. ومنذ زمن دولة تانغ، خضعت ناخاي جوداو للولاية الإدارية الصينية. وبعد ذلك، مارست الحكومات الصينية المتعاقبة الولاية على ناخاي جوداو والمياه المرتبطة بها باستمرار وبطريقة سلمية وفعالية، وذلك باتخاذ تدابير من قبيل إنشاء الهيكل الإداري، وتسيير الدوريات البحرية، وتنمية الموارد، والقيام بالرصد الفلكي والمسوح الجغرافية.

وفي الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، قامت فرنسا واليابان بغزو بعض الجزر والشعاب المرجانية في نانشاكونداو التابعة للصين واحتلالها بالقوة وبصورة غير قانونية. وهب الشعب الصيني لصد ذلك الهجوم بقوة واتخذت الحكومة الصينية سلسلة من التدابير دفاعاً عن سيادة الصين على نانشاكونداو. وفي السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فإن صكوكاً دولية مثل إعلان القاهرة لعام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام لعام ١٩٤٥ طالبت اليابان بأن تعيد إلى الصين جميع الأراضي التي سرقها منها. وعندما انتهت الحرب، استردت الحكومة الصينية تايوان، وبينهو ليداو، وشيشاكونداو، ونانشا

كونداو التي كانت اليابان قد غزتها واحتلتها. وفي شباط/فبراير ١٩٤٨، حددت الحكومة الصينية الخط المتقطع لإعادة تأكيد سيادة الصين على أقاليمها والحقوق والمصالح ذات الصلة بذلك في بحر الصين الجنوبي. ومنذ تأسيسها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، أكدت جمهورية الصين الشعبية مرارا سيادتها على ناهاي جوداو والحقوق والمصالح ذات الصلة بذلك في بحر الصين الجنوبي، وعملت على تدعيم تلك السيادة بتدابير من قبيل اعتماد التشريعات وإقامة الهياكل الإدارية وإنشاء التمثيل الدبلوماسي.

ثالثا - خلال مدة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، اعترف العديد من بلدان العالم، ومنها فييت نام، بأن شيشا كونداو ونانشا كونداو جزء من أراضي الصين. وقبل عام ١٩٧٤، لم تطعن أي حكومة من الحكومات الفيتنامية المتعاقبة على الإطلاق في سيادة الصين على شيشا كونداو ونانشا كونداو. وقد اعترفت فييت نام رسميا بأن شيشا كونداو ونانشا كونداو جزء من إقليم الصين منذ العصور القديمة. ويتضح هذا الموقف من بيانات ومذكرات حكوماتها، وكذلك من صحفها الرسمية، ومن الخرائط التي تنشرها إدارة المسح الجغرافي ورسم الخرائط التابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومن الكتب المدرسية التي تقوم وزارة التعليم بمراجعتها ونشرها.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، أصدرت حكومة جمهورية الصين الشعبية إعلانا أفادت فيه أن عرض المياه الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية يمتد ١٢ ميلا بحريا وأوضحت أن "هذا الحكم ينطبق على جميع أراضي جمهورية الصين الشعبية، بما فيها جزر دونغشا، وجزر شيشا، وجزر جونغشا، وجزر نانشا، وسائر الجزر الأخرى التي تملكها". وبعد ذلك بعشرة أيام، بعث فام فان دونغ، رئيس وزراء الحكومة الفيتنامية، مذكرة دبلوماسية إلى شو إن لاي، رئيس مجلس الدولة الصيني، أعلن فيها رسميا أن "حكومة جمهورية فييت نام الديمقراطية تقبل وتؤيد إعلان حكومة جمهورية الصين الشعبية المتعلق بقرارها بشأن الإقليم البحري الصيني الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨"، وأن "حكومة جمهورية فييت نام الديمقراطية تحترم هذا القرار"^١. ولا مجال للشك في أن فييت نام "تقبل" و "توافق على" ذلك البيان بكامله، بما فيه الجزء المتعلق بسيادة الصين على شيشا كونداو ونانشا كونداو. وإن المزايم القائلة إن المذكرة الدبلوماسية التي بعثها رئيس الوزراء فام فان دونغ لا تؤيد إلا قرار الصين بتمديد إقليمها البحري مسافة ١٢ ميلا بحريا مجرد أكذوبة اختلقتها فييت نام ولا يمكنها أن تخدع بها المجتمع الدولي.

بيد أن فييت نام، بعد عام ١٩٧٥، وفي انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، أرسلت قوات عسكرية لغزو ٢٩ من الجزر والشعاب المرجانية في نانشا كونداو التابعة للصين واحتلالها بصورة غير قانونية. وهذا يشكل انتهاكا خطيرا لسيادة الصين على أراضيها. وحسب القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما فيها مبدأ الإغلاق الحكمي، فإن الأفعال ذات الصلة التي أتها فييت نام أفعال غير شرعية ولا أثر لها.

وعلاوة على ذلك، فإن فييت نام تطالب بصورة غير قانونية بأراضي شيشا كونداو التابعة للصين وتحاول أن تغتنم جميع الفرص المتاحة لتختلّق من عدم ما أطلقت عليه "منازعات"، وهو أمر ترى الصين أنه يدعو للقلق وترفضه رفضا قاطعا. فقد ظلت شيشا كونداو من الأراضي المتأصلة في إقليم الصين منذ أقدم العصور، وهذه مسألة لا جدال فيها. والصين تعرب بهذه الوثيقة عن معارضتها الشديدة

* نص المذكرة مودع لدى الأمانة العامة ويمكن الاطلاع عليه.

محاولة فييت نام الرامية إلى استحداث ما يسمى "منازعات شيشا كونداو". فقيام فييت نام بمحاولة من هذا القبيل لن يحظى بأي تأييد ولن يؤدي إلى أي نتيجة.

رابعا - في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، قام جيش الصين وشعبها بطرد جيش الغزاة التابع لسلطات جنوب فييت نام في سايجون من شانفو داو (جزيرة شانفو) وكانشوان داو (جزيرة كانشوان) وشيشا كونداو، وذلك دفاعا عن أراضي الصين وسيادتها عليها. وفي آذار/مارس ١٩٨٨، رست قوارب القوات البحرية الفيتنامية بالقوة على شعاب شيكو جياو المرجانية في نانشا كونداو الصينية، وأصاب أفرادا صينيين بجراح. واضطرت القوات العسكرية الصينية إلى شن هجوم مضاد. أما الاتهامات غير المسؤولة التي توجهها فييت نام إلى الصين ردا على إجراءاتها المشروعة الرامية إلى الدفاع عن سيادتها الإقليمية والحفاظ على سلامة أرواح وممتلكات شعبها، فهي اتهامات لا تقبلها الصين إطلاقاً.

خامسا - لم تعترف جمهورية فييت نام الديمقراطية أبداً بشرعية سلطات جنوب فييت نام في سايجون، كما لم تعترف بها جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تلتها. وفي السنوات الأخيرة، كثيراً ما تذرعت فييت نام بالبيانات التي أصدرتها سلطات جنوب فييت نام في سايجون وبالإجراءات التي اتخذتها لدعم مطالباتها غير القانونية. وهذا النهج لا ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية فحسب، بل إنه يتعارض أيضاً مع المسار والموقف الثابتين اللذين ظل عليهما الحزب الشيوعي الفيتنامي وحكومة فييت نام. والأهم من ذلك هو أن "الأسس التاريخية" المزعومة التي افتعلتها سلطات جنوب فييت نام في سايجون مجرد تشويه وتلفيق مطلق للحقيقة التاريخية، وهي نفسها أسس لاغية وباطلة.

سادسا - إن التدريبات العسكرية الاعتيادية التي تقوم بها الصين في المناطق البحرية المرتبطة بشيشا كونداو، والجهود التي تبذلها لتنمية السياحة البحرية هناك، أنشطة عادية للدفاع الوطني والتشديد السلمي ضمن نطاق سيادة الصين، وبالتالي فهي أنشطة فوق الشبهات.

سابعا - وبغية تقديم شرح منهجي لمواقف الصين الثابتة بشأن المسائل ذات الصلة ببحر الصين الجنوبي، أصدرت الحكومة الصينية في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، على التوالي، بيان حكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن السيادة الإقليمية للصين وحقوقها ومصالحها البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، والورقة البيضاء المعنونة الصين تتمسك بموقف تسوية المنازعات ذات الصلة بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي عن طريق التفاوض. ويتجاهلها للحقائق الأساسية، تفتقر اتهامات فييت نام بشأن وثائق الصين المذكورة أعلاه إلى الأسس القانونية والمنطقية الأولية، ولا تؤثر بأي حال من الأحوال في السيادة الإقليمية للصين على ناهاي جوداو ولا في الحقوق والمصالح المرتبطة بها في بحر الصين الجنوبي.

ثامنا - وإذ تنشب الصين بقوة بسيادتها الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، فإنها تظل ملتزمة بتسوية المنازعات المتصلة بنانشا كونداو بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والتشاور مع الدول ذات السيادة المعنية بشكل مباشر، بما فيها فييت نام، والحفاظ على السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي بالتعاون مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي الوقت الحاضر، وبفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الصين والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد نُزع فتيل التوتر في منطقة بحر الصين الجنوبي، التي يعمها الهدوء حالياً ويسودها زخم معقول مستمر. وفي الوقت نفسه، تشهد العلاقات بين الصين وفييت نام على العموم نمواً سليماً يطبعه الاستقرار. وإن الصين تحث فييت نام على التقيد بالقانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة،

وعلى احترام السيادة الإقليمية للصين وحقوقها ومصالحها البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعلى الالتزام بدقة بالاتفاقات الثنائية وبالتوافق الهام في الآراء بين قادة البلدين، وعلى الكف عن تصعيد المسألة وما يرتبط بها من أوجه التشهير والاستفزاز، وعلى العمل مع الصين في نفس الاتجاه للاستمرار في تسوية الخلافات بين البلدين عن طريق التفاوض والتشاور، والعمل بهمة على تعزيز التعاون البحري والتنمية المشتركة من أجل الإسهام الواجب في صون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي والنهوض بتطوير العلاقات الثنائية.
